

وإن كان باجمع المذكور ما لم يصف المفرد وقد رآه الاستدلال  
بالتسمية وفي الخبر فإن قيل ما من تركيب تام مستعمل في مدحها  
في طبعه على رضى لغة الكوفة أو قول السواك كما روى لوصول التبرع  
وغيره أن يكون صحيحا وإن كان يجمع سدا وأصله في سلكه  
الخص لقسا جرين ولا يخرج من الخبر في سلكه الجوزي في جملة ذلك  
على أنه فاقده وعلى قولنا أنه فاقده ما قيل بغيره أن يكون الجوزي كما  
قالوا أصله من لفظه قالوا الأصل هو الجوزي أصلها من لفظه  
والأصل الحنفية أقول ذلك لأن لم يكن لأصلها خصصه حنفية  
وغيره مجموع وأجيب أنه بغيره الاستدلال إذا لم يراع في اللفظ  
وغيره حنفية قيل عدم استماعهم فيه فيقولون بالاستدلال الحنفية  
وإطلاقه عليهم وهو حنفية من حيث التبرع أو المصنف له  
تأويله لم يدخل لما شمل الأبحاث لمن أقول لما علم عموم التبرع  
منه فوجه قد ثبت أن عموم الصيغة ولو يجوز حملها عليه ولو  
لم يحمل عليه فيما لا علم كما لها والجمعة وغيرها في الشهور  
باعتبار عدم التبرع لتمامها وقيل ما فيه من قول  
الحنفية قول الحنفية واستدل عليه بقوله فما قال العرفي  
بني فاعلم أنه قد شمل جملة والأخبار أن ذلك لأن الأمان

ما سيطر عليه جعل على العموم نحو **مسألة** الخطاب بالذي لم يسم  
لأنه يدل قويا ولهم شرعا الأكثر في صريح الحكم وقيل لا فلا وقال أبو  
بكر الرازي الحنفى في حقوق المتألف لما عرفه على  
ول دليل على الخروج من بعض الخطاب كما لهما والى  
غير ذلك قالوا مع الصدق لم يسمه شرعا والى  
فلم يكن مراد في الاستعمال قط وهو حتى الاحتصاص بالاجاز  
عفا أقول فلا يرد ما قيل ان الخروج لا حمل لزم على تقدير  
الدخول لا يخرج السائل صحة وأجواب لأن عموم مملوكه لما  
على خص منها البعض فلم يثبت العرف المتصل أى عدم العرف  
فيما ليس من مملوكه على ومنها باق كما كان من اولى  
**البيان** **مسألة** النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته في العتبات  
وقيل لا وحصل الخلق أن كان مصدرها بالقول لعل ما عاوى  
لم يستدلنا وجود المصطفى وهو عموم اللغة مع عموم التبرع  
وعدم المانع وهو ما والتركيب مثل المفضل لأساعه على ذلك  
لفظ قل النبي يجمع فعلوا كذا ومنه الخاطب أقول الفرق  
بين تيمم فعلوا حكمه والاستدلال بان الصلاة فهو لا بد من  
الاستدلال بان الصلاة فهو لا بد من الاستدلال بان الصلاة فهو لا بد من

Copyrighted material